

هل حقاً بدأ الاقتصاد العالمي بالتعافي؟

..... بقلم: د. عبد الله القويص *

أخرى مدينة بمبالغ تصل إلى 100 مليار دولار لم تقم بإعادتها. كما أن المبالغ المستردة سوف تستخدم لضخ رؤوس أموال جديدة لبعض البنوك الأميركية الصغيرة التي لم تتمكن وزارة الخزانة من مساعدتها في الجولة الأولى.

من جهة أخرى، فإن بعض البنوك التي أعادت المبالغ تدعي بأنها قبلت هذه المبالغ في الأساس بناء على ضغوط من وزارة الخزانة.

4 - أظهر عدد من التنبؤات الجادة أن اقتصاديات الدول الصاعدة التي يزيد عددها على 60 دولة منها الصين والهند والبرازيل وروسيا ودول مجلس التعاون تنمو بوتيرة أسرع وبمعدلات نمو قد تصل إلى ضعف معدلات النمو المتوقع للاقتصاد العالمي ككل في العام المقبل. فقد يزيد معدل نموها الاقتصادي على 5 في المئة. كما أن لدى هذه الدول فوائض كبيرة. فإذا أخذنا الصين على سبيل المثال فإن إحصائيات الشهر الماضي أظهرت أن نموها الصناعي وصل إلى 8.9 في المئة سنوياً مع توقع الحكومة الصينية بأن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام 8 في المئة. (ولأولئك الذين يشككون في الأرقام التي تصدرها الحكومة الصينية فإن البنك الدولي تنبأ في آخر إحصائياته أن ينمو الإجمالي في الصين هذا العام بمعدل 7.2 في المئة)، إضافة إلى ذلك، في الوقت الذي زادت الصين من استثماراتها الداخلية بمعدل 30 في المئة هذا العام لتنشيط الطلب الداخلي فإن وارداتها انخفضت بمعدل 25 في المئة مما يزيد من الشكوك في قدرتها على لعب دور القاطرة للاقتصاد العالمي.

كما أن الصين في الوقت نفسه تجمّع لديها فائض تجاري في شهر مايو الماضي يساوي 13.4 مليار دولار وقبله في شهر أبريل 13.1 ملياراً. والسؤال الذي يمكن أن يطرح هو كيف نريد من هذه الدول أن تساهم في تنشيط الطلب العالمي وبالتالي تحريك معدلات النمو في الوقت الذي تتراكم لديها الفوائض؟

5 - ارتفاع أسعار البترول التي كانت في حدود 35 دولاراً في شهر فبراير من العام الحالي إلى ما فوق 70 دولاراً، أي أنها تضاعفت في أقل من 4 أشهر (صحيح أنها لا تزال أقل من نصف مستواها أيام قمة النشاط الاقتصادي قبل 18 شهراً إلا أن العالم حالياً يعيش في ظل أزمة اقتصادية أدت إلى معدلات نمو سالبة). لا شك أن جزءاً كبيراً من هذه الزيادة في الأسعار يعود إلى تحسن في الرؤية الاقتصادية، ومثال على ذلك وصلت واردات

سود حالياً شعور عام بأن الاقتصاد العالمي قد تخطى أسوأ مراحل، وأن حدة الأزمة الاقتصادية تبدو أقل مما كان يُعتقد في البداية، خصوصاً بعد أن قامت حكومات الدول المعنية بضخ مبالغ هائلة لتنشيط اقتصادياتها والحيلولة دون انهيار مصارفها. فقد أظهرت الإحصائيات التي أصدرتها المفوضية الأوروبية في الأسبوع الماضي أن حكومة الولايات المتحدة وحدها صرفت أو أقرضت أو التزمت بما مجموعه 12.8 تريليون دولار منذ بداية الأزمة، يقابل ذلك 5.3 تريليون دولار لدول الإتحاد الأوروبي الـ18.

ويستدل المتفائلون بعدد من الظواهر المشجعة، أهمها:

1 - أعلن صندوق النقد الدولي الأسبوع الماضي عن توقعاته بأن الاقتصاد العالمي سينمو بمعدل 2.4 في المئة العام المقبل، وهذا يعد مرتفعاً عن المعدل الذي أعلنه الصندوق في شهر أبريل الماضي والذي كان 1.9 في المئة، إلا أن هذه الأخبار السارة أفسدها في الوقت نفسه تقريباً تصريح لرئيس البنك الدولي ذكر فيه أن الاقتصاد العالمي سوف ينكمش هذه السنة بمعدل 3 في المئة (وهذا المعدل هو ضعف ما أعلنه البنك قبل شهرين. كما تنبأ رئيس البنك بأن آثار الصدمة ستؤدي إلى إبطاء الانتعاش لسنوات عدة. وحتى مدير عام صندوق النقد الدولي نفسه ذكر في تصريح له أن «الأسوأ أت».

2 - أشار العدد الأخير لمجلة «الأيكونومست» إلى أن «العاصفة الهوجاء التي لم يشهد لها الاقتصاد العالمي مثيلاً منذ العام 1930 قد بدأت تنقشع». كما أوضح الإعلان الأخير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تمثل معظم الدول الصناعية إلى أن المعامل الذي تستخدمه لقياس النشاط الاقتصادي لأعضائها قد ارتفع بنسبة 0.5 في المئة في نهاية شهر أبريل. وهذا ثاني ارتفاع شهري له على التوالي. يقابل ذلك معاملاً سالباً خلال الواحد والعشرين شهراً السابقة. هذه الأخبار السارة والمشجعة يعكسها ما يصل إلينا من دول شرق أوروبا وبعض دول البلطيق التي قد تلجأ واحدة منها أو أكثر إلى إعلان إفلاسها والامتناع عن دفع الالتزامات المستحقة عليها.

3 - قيام عشرة من البنوك الأميركية الرئيسية الـ 19 بإعادة 68 مليار دولار مضافاً إليها 4 مليارات دولار كعوائد على هذه المبالغ إلى الخزينة الأميركية. كما أن أحد البنوك البريطانية بدأ فعلاً بإعادة بعض المبالغ إلى وزارة الخزانة البريطانية. ولا تزال هناك تسعة بنوك

أسعار الفائدة صاحبتة قيود إضافية على الإقراض ما جعل تكاليف الاقتراض أعلى من السابق.

■ الاستنتاجات والتوصيات

– سواء استأنف الاقتصاد العالمي نموه أو تباطأ انحداره أو قارب الوصول إلى قاع هذا الانحدار، فإن على دول مجلس التعاون ان تستمر في سياساتها الهادفة إلى دعم قطاع البنوك بما في ذلك ضخ المزيد من السيولة وإبقاء أسعار الفائدة منخفضة والإبقاء على قنوات التمويل الميسرة حتى يمكن توفير التمويل اللازم لمشاريع التنمية القائمة والمخطط لها. فالبنوك الأجنبية ما زالت أوضاعها لا تسمح لها بالمشاركة في تمويل هذه المشاريع

– رغم أن معظم الدول الصاعدة خصوصاً الصين والهند والبرازيل تواجه انخفاضاً في أسعار المواد يتراوح حالياً ما بين 3 إلى 4 في المئة (بالسالب) على الرغم من ارتفاع أسعار البترول إلا أن على دول المجلس أن تتوقع موجة جديدة من صعود هذه الأسعار خصوصاً المواد الأولية. والسبب أن دول مجلس التعاون غير منتجة للمواد الأولية. لذا فإن أي تحسن في النشاط الاقتصادي سيزيد من أسعارها لسببين، الأول هو زيادة الطلب الحقيقي، والثاني هو زيادة الطلب الناتج عن المتاجرة بها نتيجة لانخفاض الثقة بالعملة الرئيسية.

– قبل أن يدور الحديث عن استئناف معدلات النمو لاحظنا أن أسعار المواد الغذائية بدأت ترتفع. فقد ارتفعت أسعار المنتجات الزراعية إلى مستوياتها في العام 2007 – 2008، بل إن أسعار فول الصويا والذرة والقمح ارتفعت منذ شهر ديسمبر الماضي بمعدل 50 في المئة. ويعود السبب في ذلك إلى زيادة الطلب الصيني والتأثير السلبي لموجة الجفاف في أميركا اللاتينية ونقص التمويل الزراعي للمزارعين في مناطق أخرى نتيجة الأزمة المالية. ولذا فإن على دول المجلس مراجعة برامجها الوطنية الهادفة إلى توفير الغذاء بغية تكثيف وتسريع الجهود في هذا الجانب حتى لا تفاجأ بتطورات السوق.

– أثبتت دول المجلس صحة توجهاتها الاقتصادية في ما يخص إصرارها على تنفيذ برامج زيادة طاقاتها الانتاجية من البترول استعداداً لمواجهة الزيادات المحتملة في الطلب عليه. فهي حالياً تعتبر إلى حد كبير الدول المنتجة الوحيدة التي لديها طاقة إنتاجية قابلة للاستغلال في حالة زيادة الطلب، كما ان ذلك يظهر مدى التزامها بصحة وسلامة الاقتصاد العالمي عن طريق توفير الوقود اللازم لدوران عجلته، وأنها شريك يمكن الاعتماد عليه. ■

* إقتصادي سعودي

الصين من البترول في شهر مايو إلى أعلى معدل لها منذ أكثر من 14 شهراً. وقد دعا ذلك التحسن منظمة الطاقة الدولية إلى رفع تقديراتها للطلب على البترول في هذا العام بمقدار 120 ألف برميل في اليوم مقارنة بتقديراتها في الشهر الماضي، كما أن جزءاً آخر من الزيادة يعود إلى نقص المخزون الأميركي. وهناك جزء من هذه الزيادة في أسعار البترول يعود إلى الارتفاع العام في أسعار المواد الخام عموماً (الذي قد يكون سببه تحسن توقعات النمو). فإذا ساد الاعتقاد بأن معدلات النمو الاقتصادي سوف ترتفع فمن نافل القول أن الطلب على البترول سوف يرتفع ومن ثم فإن المضاربين يحرصون على أن تكون في حوزتهم براميل ورقية عندما يرتفع الطلب وتزيد الأسعار خصوصاً أن هناك سيولة في السوق وأسعار الفائدة منخفضة والعائد على الاستثمارات الأخرى منخفض أيضاً.

وخلاصة القول إنه يمكن الاستنتاج ان هناك بوادر تحسن تبدو أكثر وضوحاً في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وهما أول دولتين ضربتهما الأزمة الاقتصادية. وقد تمثل هذا التحسن في أرقام البطالة أو بمعنى أدق في انخفاض عدد الوظائف المفقودة أو في عدد الذين يصرفون من وظائفهم. كما أن هناك تحسناً في أرقام العجز التجاري بالنسبة للولايات المتحدة حيث إنخفض هذا العجز إلى مستواه في العام 2001.

إلا ان الحكومات تضخم أي تحسن اقتصادي طفيف وهذا واجبها فهي تريد نشر التفاؤل لعل ذلك ينتشل الاقتصاد من كبوته. إضافة إلى ذلك الكل يريد أخباراً سارة قبل قمة مجموعة دول الثماني الصناعية الكبرى المقرر عقدها في إيطاليا خلال الفترة من 8 إلى 10 يوليو من هذا العام.

وهذا واضح من نغمة البيان الختامي لوزراء مالية هذه المجموعة أثناء اجتماعهم قبل أربعة أيام حيث أشاروا إلى «أن هناك علامات قوية لثبات الوضع – ولم يقولوا استئناف النمو – بما في ذلك التحسن في أسواق الأسهم وانخفاض أسعار الفائدة والنظرة الإيجابية للاقتصاد من قبل قطاع الأعمال». والمؤمل أن يساهم هذا التحسن بالإضافة إلى توقعات النمو السريع في الدول الناشئة، في خلق ديناميكية جديدة تعمل على تغيير الوضع إلى الأفضل.

إلا أن نهاية الانحدار أو الاقتراب من هذه النهاية ليس معناه بالضرورة استئناف النمو بخطوات متسارعة، فقد واجه العالم أزمتهين اقتصادية ومالية. فلو حلت الأزمة المالية وتحسنت أوضاع البنوك فإن الفرد العادي في الدول الصناعية لن يعاود السلوك الاستهلاكي السابق نفسه. فالستهلك الأميركي على سبيل المثال كان يصرف أكثر من دخله ويراكم الديون. وقد ساهم هذا السلوك في تحريك الاقتصاد العالمي وزيادة نموه. هذا الوضع يصعب الرجوع إليه خصوصاً ان انخفاض